# أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية

أعداد

دكتور/ محمد عبد العزيز عبدالله

مدرس المحاسبة ـ كلية التجارة بالسويس

جامعة قناة السويس

## ملخص البحث

استهدف هذا البحث ، القاء الضوء على النشاط المصرفى عامه ونشاط البنوك التجارية خاصة ، واهميتها للاقتصاد القومى ، وابراز أهم متطلبات الافصاح المحاسبى فى البنوك التجارية ، ومدى اختلافها عن غيرها من الانشطة الاخرى للشركات والمؤسسات والآثار الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية على الافصاح المحاسبى بالقوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية وتحديد مدى الاتفاق أو الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية وقواعد الاعداد الصادرة من البنك المركزى المصرى فى تحقيق ذلك .

كما أستهدف البحث بيان ذ مدى التزام البنوك التجارية عند إعداد ونشر قوائمها المالية للعينة محل الدراسة بمعايير المحاسبة المصرية على الرغم من الزامها بتطبيق قواعد الاعداد الصادرة من البنك المركزى المصرى ، ومن ثم أثر تطبيق تلك المعايير المحاسبية على شكل ومحتوى القوائم المالية ، ومن ثم على كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية ، الامر الذى يؤدى الى تنشيط وتطوير الصناعة االمصرفية فى مصر .

وقد أجريت الدراسة على عينه من القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية عن العام المنتهى فى ٢٠٠٠/١٢/٣١ ، وقد بلغ حجم العينة ١٧ بنكا منها ٤ قطاع عام ، ١٣ قطاع خاص ومشترك ، قد روعى فيها أن تغطى تلك العينة معظم البنوك التجارية التى تعمل فى مصر وعددها ٢٨ بنكا (٤ قطاع عام ٢٤ قطاع مشترك ) حيث أنها تغطى ١٠٠ % من بنوك القطاع العام ٥٤ %من بنوك القطاع الخاص والمشترك

وتتضمن القوائم المالية التى يشملها التحليل كل من قائمة المركز المالى وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات المتممة للقوائم المالية . ويعتبر هذا كل ماطرحته القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية ، وقد قام الباحث بحصر وتحديد مفردات الافصاح المحاسبى بالقوائم المالية المنشورة لمجموعة البنوك محل الدراسة عن عام ٢٠٠٠ .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج مفادها أن البنوك التجارية تلتزم بدرجة كبيرة بقواعد إعداد القوائم المالية للبنوك الصادرة من قبل البنك المركزى ومعايير المحاسبة الدولية ، نظرا لعدم قدرة معايير المحاسبة المصرية على مقابلة الاهداف المنوط بها تحقيقها ، والتى تساهم فى أنخفاض فاعلية الافصاح المحاسبى للقوائم المالية ، ومن ثم عدم المساهمة فى تنشيط النشاط المالى المصرى فى مصر .

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات ، لمعالجة أوجة القصور الموجهة لمعايير المحاسبة المصرية ومساعدة البنوك التجارية على زيادة فعالية الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية المشورة .

ب- هل البنوك التجارية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية عند إعداد ونشر قوائمها المالية ، على الرغم من إلزامها بتطبيق قواعد الإعداد الصادرة من البنك المركزي المصري ؟

جـ- مدى وفاء القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية ؟

د- هل أدى تطبيق معايير المحاسبة المصرية إلى تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية للبنوك التجارية بما يؤدى إلى زيادة فعالية وكفاءة الإفصاح المحاسبي ، ومن ثم على تطوير الجهاز المصرفي ؟

هدف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- إلقاء الضوء على البنوك التجارية في مصر ، وأهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي ، وإبراز الدور الهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في تنشيط وتطوير الجهاز المصرفي ، وبيان متطلبات الإفصاح المحاسبي لإعداد القوائم المالية في البنوك التجارية .

٢- تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية وقواعد الإعداد الصادرة من البنك المركزي المصري ، ومناقشة أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية ، ومن ثم على كفاءة وفاعلية القوائم المالية المنشورة .

٣- اختبار مدى وفاء القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية .

اهمية البحث :

تم اختيار البنوك التجارية لدراسة الإفصاح المحاسبي بقوائمها المالية ، باعتبارها تمثل ٤٥% من إجمالي البنوك التي تعمل في مصر( ٢٨)بنكا تجاريا من إجمالي(٦٢ بنكا) [٢] ، ٦٧% من إجمالي البنوك الوطنية . كما أن إجمالي مراكزها المالية تمثل النسبة العظمى من إجمالي المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي ، كما يوضحها الجدول التالي[٣] . بالإضافة إلى ما تتميز به هذه البنوك من تجانس الأنشطة التي تزاولها ، والدور الذي تلعبه في رسم وتخطيط السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى دورها في التنمية الاقتصادية

| البيـــــــان | ١٩٩٧ | | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سبتمبر | يونيو | سبتمبر | يونيو | سبتمبر | يونيو | سبتمبر |
| البنوك التجارية | ٢٤٩١٤٦ | ٢٦٠٩٩٢ | ٢٧٠١٧٣ | ٢٧٦٥٠٢ | ٢٨٦٩٠٩ | ٣٠٠٦٥٦ | ٣١٣٧٦٠ |
| بنوك الاستثمار والأعمال | ٤٣٢٦٣ | ٤٧٢٢٩ | ٤٨٠٦٨ | ٥٠٥٤٤ | ٥٢٩٦٦ | ٥٥٣٩٨ | ٥٦٩٢٩ |
| البنوك المتخصصة | ١٩٥٠٧ | ٢١٣٤١ | ٢٢٤٦٢ | ٢٤٥٨٠ | ٢٥٥٦٨ | ٢٦٢٨٤ | ٢٧٧٢٥ |
| إجمالي المراكز المالية للبنوك | ٣١١٩١٦ | ٣٢٩٥٦٢ | ٣٤٠٧٠٣ | ٣٥١٦٢٦ | ٣٦٥٤٤٣ | ٣٨٢٣٣٨ | ٣٩٨٤١٤ |
| نسبة المركز المالي للبنوك التجارية لإجمالي المراكز المالية للبنوك . | %٧٩,٩ | %٧٩,٢ | %٧٩,٣ | %٧٨,٦ | %٧٨,٥ | %٧٨,٦ | %٧٨,٨ |

# الفصل الأول

## دراسة تحليلية لمتطلبات الإفصاح

## المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية

يعد الجهاز المصرفي من أهم المؤسسات المالية ، التي تمارس دورا هاما وحيويا في الحياة الاقتصادية محليا وعالميا ، والتي تعتمد عليها الحكومات في تنفيذ سياساتها المالية . إذ أنه يمثل حجر الزاوية في تنفيذ السياسة النقدية للدولة ، وتمويل مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية .

وتلعب البنوك التجارية كإحدى وحدات الجهاز المصرفي دورا هاما ومتعاظما في النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في تعبئة جزء كبير من مدخرات المجتمع ، وتخصيصها التخصيص الكفء والفعال على مجموعة من الاستخدامات المختلفة ، وذلك بتلقي الودائع والمدخرات من الأفراد وتوجيهها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية للجهات المختلفة التي تحتاجها ، بالإضافة إلي الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها .

فقد أشارت أحدث الدراسات[٤] الصادرة عن البنك المركزي المصري إلي التوسع الملحوظ في نشاط البنوك بصفة عامة في عام ٢٠٠٠/٩٩ مقارنة بالسنة الماضية . فقد ارتفعت إجمالي مراكزها المالية من ٣٥١,٦ مليار جنيه بمقدار ٣٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٨,٧% لتصل إلي ٣٨٢,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٠ . وتركز هذا التصاعد في ارتفاع المراكز المالية للبنوك التجارية (بلغ عددها في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠ ٢٨ بنكا منها ٤ بنوك قطاع عام ، ٢٤ بنكا مشتركا وخاص ، وذلك بإجمالي فروع وعددها ١٢٦٤ فرعا) بمقدار ٢٤,٢ مليار جنيه ليصل إجماليها إلي ٣٠٠,٧ مليار جنيه وذلك بنسبة ٧٨,٦% من إجمالي المراكز المالية للبنوك في نهاية يونيو ٢٠٠٠ . كما ارتفعت إجمالي مراكزها المالية في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ بمقدار ١٥,٩ مليار جنيه بمعدل ٨,٧% ليصل إلي٣٩٨,٣١ مليار جنيه ، وتركز هذا التصاعد في ارتفاع المراكز المالية للبنوك التجارية بمقدار ١٣,١ مليار جنيه ليصل إجماليها إلي ٣١٣,٧ مليار جنيه وذلك بنسبة ٧٨,٧% من إجمالي المراكز المالية للبنوك في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ . وذلك كما يوضحها الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١)

إجمالي المراكز المالية للبنوك [٥] (القيم بالمليون جنيه )

| | يونيو ٢٠٠٠ | % | سبتمبر ٢٠٠٠ | % | التغير في الصافي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | قيمة | % |
| - البنوك التجارية . | ٣٠٠٦٥٦ | %٧٨,٦٣٦ | ٣١٣٧٦٠ | %٧٨,٧٧٢ | ١٣١٠٤ | %٨٢,٠٢٣ |
| - بنوك الاستثمار والأعمال | ٥٥٣٩٨ | %١٤,٤٨٩ | ٥٦٨٢٩ | %١٤,٢٦٧ | ١٤٣١ | %٨,٩٥٧ |
| - البنوك المتخصصة . | ٢٦٢٨٤ | %٦,٨٧٥ | ٢٧٧٢٥ | %٦,٩٦١ | ١٤٤١ | %٩,٠٢٠ |
| إجمالي المراكز المالية للبنوك | ٣٨٢٣٣٨ | %١٠٠ | ٣٩٨٣١٤ | %١٠٠ | ١٥٩٧٦ | %١٠٠ |

## جدول رقم (٣)

### نسبة الاستثمارات والإقراض إلي

### إجمالي الأصول أو الخصوم للبنوك التجارية (٧)

(القيم بالمليون جنيه)

| بيان | يونيو ٢٠٠٠ | سبتمبر ٢٠٠٠ |
|---|---|---|
| - أوراق مالية واستثمارات . | ٥٥٢٨٥ | ٦٢٩٢٤ |
| - أرصدة الإقراض والخصم . | ١٧٢٣٧٦ | ١٧٠٨٥٠ |
| إجمالي | ٢٢٧٦٦١ | ٢٣٣٧٧٤ |
| إجمالي الأصول أو الخصوم | ٣٠٠٦٥٦ | ٣١٣٧٦٠ |
| نسبة الاستثمارات والإقراض إلي إجمالي الأصول أو الخصوم | %٧٥,٧ | %٧٤,٥ |

كما بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات المختلفة بالعملة المحلية في٣٠ يونيو عام ٢٠٠٠ مبلغ وقدره ١٣٥٩٥٢ مليون جنيه بنسبة قدرها ٧٥,٢% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من كافة البنوك ، كانت في معظمها لقطاع الأعمال العام بنسبة ١٩,٨% وقطاع الأعمال الخاص بنسبة ٦٦,٣%، كما بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية بالعملة المحليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ مبلغ وقدره ١٣٣٦٨٤ مليون جنيه بنسبة ٧٤,٦% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من كافة البنوك ، كانت في معظمها لقطاع الأعمال العام بنسبة ١٧,٤% وقطاع الأعمال الخاص بنسبة ٦٨,٣% .

بينما بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية بالعملة الأجنبية في٣٠ يونيو عام ٢٠٠٠ مبلغ وقدره ٣٦٣٢٤ مليون جنيه بنسبة قدرها ٧٨,٨% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كافة البنوك ، كانت في معظمها لقطاع الأعمال العام بنسبة ١٠% وقطاع الأعمال الخاص بنسبة ٧٤,٢%، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ مبلغ وقدره ٣٧١٦٦ مليون جنيه بنسبة٧٩,٣% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من كافة البنوك ، كانت في معظمها لقطاع الأعمال الخاص بنسبة ٧٥,٤% وقطاع الأعمال العام بنسبة ٩,٥% ، وذلك كما يوضحها الجدول التالي رقم (٤) :

جدول رقم (٥)

التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية

وفقا لنوع النشاط الاقتصادي إلى إجمالي التسهيلات للبنوك [٩](القيمة بالمليون جنيه)

| نوع النشاط | تسهيلات بالعملة المحلية | | | | تسهيلات بالعملة الأجنبية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠/٦/٣٠ | | ٢٠٠٠/٩/٣٠ | | ٢٠٠٠/٦/٣٠ | | ٢٠٠٠/٩/٣٠ | |
| | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % |
| - الزراعة . | ٣٢٤١ | ٢,٤ | ٢٧٥١ | ٢,١ | ٣٩٤ | ١,١ | ٣٢٢ | ٠,٩ |
| - الصناعة . | ٤٩٤٧٣ | ٣٦,٤ | ٤٨٨٣٩ | ٣,٥ | ١٤١٧٥ | ٣٩ | ١٤٧٣٢ | ٣٩,٦ |
| - التجارة . | ٣٥٩٧٧ | ٢٦,٥ | ٣٤٣٠٤ | ٢٥,٧ | ٥٧٣٢ | ١٥,٨ | ٦١٩٢ | ١٦,٧ |
| - الخدمات . | ٣٢٦٥٦ | ٢٤ | ٣٢٩٠٠ | ٢٤,٦ | ١٣٣٤١ | ٣٦,٧ | ١٣٣٩٥ | ٣٦ |
| - قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلي). | ١٤٦٠٥ | ١٠,٧ | ١٤٨٩٠ | ١١,١ | ٢٦٨٢ | ٧,٤ | ٢٥٢٥ | ٦,٨ |
| إجمالي التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية . | ١٣٥٩٥٢ | | ١٣٣٦٨٤ | | ٣٦٣٢٤ | | ٣٧١٦٦ | |
| إجمالي التسهيلات الائتمانيه للبنوك | ١٨٠٦٧٣ | | ١٧٩٢٤٨ | | ٤٦١٠٣ | | ٤٦٨٨٢ | |

وقد امتد هذا الدور وتشعب ، وأصبح يتمثل في تقديم تشكيلة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية ، ونشأ ما يطلق عليه البنك الشامل Universal Banks الذي يمتد نشاطه ليشمل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، ويتميز بتنويع مصادر أمواله ومجالات استثماراتيم [١٠].

ونظرا للأهمية المتزايدة لنشاط قطاع البنوك التجارية للاقتصاد القومي ، واختلاف طبيعته عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه التقارير المالية لذلك النشاط في إيصال المعلومات إلى الأطراف المختلفة المستفيدة داخل وخارج البنك ( المودعون – المستثمرون الحاليين والمرتقبون – العاملين بالبنك – الجهات الرقابية – الأجهزة الحكومية – أسواق المال – البنوك المؤسسات المالية المشابهة – جهات أخرى ) من تلك المعلومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن المراكز المالية للبنوك في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات المالية ، فقد حظي ويحظى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية باهتمام خاص[١١].

ويرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي يرتبط بشمول القوائم المالية المنشورة كافة الحقائق المالية والاقتصادية الضرورية ، والتي من شأنها إعطاء القارئ صورة واضحة وحقيقية ومعبرة عن نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي والتي يترتب على عدم إظهارها تضليل القارئ [١٢].

وقد ساهم في زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية مجموعة من العوامل أهمها [١٣] :

١- التطور والتقدم التكنولوجي السريع والكبير الذي ساهم في زيادة كفاءة وفعالية إنجاز العمليات المصرفية ، وابتكار وتقديم العديد من الأدوات المالية الحديثة التي تتواءم مع إيقاع العصر الجديد ، والاستجابة السريعة من قبل البنوك التجارية .

١٢- يتطلب التقييم الكفء والسليم للأداء المالي ، والتحديد السليم لربحية كل نشاط من الأنشطة التي يزاولها كل قسم من أقسام البنك خلال الفترة ، لكل فرع من فروعه ضرورة قياس إيرادات و تكلفة كل نشاط من تلك الأنشطة التي يزاولها كل قسم أو كل فرع ، وذلك عن طريق الحصول على المعلومات الخاصة بمقاييس الأداء والربحية ومكوناتها والتي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية الخاصة بكل قسم ولكل فرع من فروع البنك [١٨].

١٣- يتطلب التقييم السليم والكفء لأداء العاملين بكل قسم من أقسام البنك ، بكل فرع من فروعه ، للبنك ككل توفير المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بحجم ومكونات العمالة ومساهمة العاملين في نشاط البنك والمنافع المحققة منها ، التي توفرها معلومات تقارير العمالة في كل قسم وكل فرع وفى البنك ككل .

١٤- يتطلب التخطيط السليم للسياسات الإدارية بالبنوك والرقابة والإشراف عليها من البنك المركزي المصري وحملة الأسهم والدولة والمودعين والعاملين والاتحادات بيانات ومعلومات مالية عن نشاط البنك، ومدى تطوره ونموه خلال الفترات السابقة والفترة الحالية ، وهو ما توفره القوائم والتقارير المالية السابقة والحالية ، مما يساعد على تنشيط وتطوير نشاط البنك مستقبلا .

١٥- يتطلب التعرف على مدى مساهمة نشاط البنوك في تحسين ميزان المدفوعات الحصول على كافة المعلومات الخاصة بتقديم خدماتها للأجانب أو العائد من استثماراتها بالخارج ، وذلك من خلال القوائم والتقارير المالية ، الأمر الذي يساهم في تقييم أثر نشاط البنوك التجارية على ميزان المدفوعات ، ومن ثم محاولة تنشيط ذلك مستقبلا .

١٦- تعتبر القوائم المالية أساسا لتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية بالبنك ، والرقابة على عمليات الأقسام والفروع ، ولإدخال التعديلات الضرورية اللازمة في طرق التنفيذ ولاتخاذ القرارات المالية على أساس سليم .

١٧- توفير المعلومات التي تفيد المسئولين في إعداد تقديرات الموازنة التخطيطية ، وفى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للبنك ، وفى تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة .

١٨- توفير كافة المعلومات التي ترى إدارة البنك والبنك المركزي أهميتها لمستخدمي التقارير المالية مثل الملاحظات أو التفسيرات عن بعض الأحداث أو الظروف التي أثرت على الأرقام المحاسبية ، التي يتم إرفاقيا مع القوائم والتقارير المالية .

١٩- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للبنك والتزاماته ، والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات .ومن ثم تحديد نواحي القوة والضعف في البنك وتقدير إمكانياته المالية ، وكذا احتمالات مواجهة الفشل أو العسر المالي في الوقت الحالي أو مستقبلا ، ومن ثم قدرته على الاستمرار والتطوير مستقبلا.

٢٠- توفير المعلومات المالية لكافة البنوك كأحد الوحدات المكونة للقطاعات الاقتصادية في الدولة ، مما يؤدى إلى التأثير على توجيه الاستثمارات إليها دون البعض الأخر ، وما يترتب على ذلك من نتائج مؤثرة على حجم الاستثمار وحجم الثروة القومية وتوزيعيا بين القطاعات المختلفة ، وكذلك على القرارات المتعلقة بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار ، وتأثير ذلك على التكوين الرأسمالي للمجتمع .

٢١- نظرا لتحديد قانون البنوك واللائحة التنفيذية أشكال نماذج الحسابات والقوائم المالية في البنوك ، ومن ثم فان هذا يؤدى إلى توفير معلومات مالية موحدة وخالية من التحيز ، أي أنها صادقة ومعبرة تعبيرا حقيقيا عن

الخسائر التي تنشأ من مزاولة النشاط الرئيسي أو من خلال الأنشطة الفرعية . ويجب عدم إجراء أي مقاصة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات المرتبطة بها لعدم ملاءمتها لأغراض الإفصاح المحاسبي .

٥- عرض بنود التدفق النقدي : نظرا لأهمية عامل السيولة في البنوك التجارية ، فانه يجب إعداد قائمة التدفقات النقدية والتي بموجبها يتم التعرف على الكيفية التي تعتمد عليها البنوك في توليد واستخدام النقدية المتاحة درجة السيولة التي يتمتع بها البنك ، درجة المخاطرة التي تصاحب التدفقات النقدية ، الرقابة على إدارة البنك من ناحية الربحية والسيولة ، الإضافة إلى الاستفادة من الإفصاح عن التدفقات النقدية طبقا للمناطق الجغرافية سوف يفيد فى تقييم العلاقة بين التدفقات النقدية للبنك ككل وتلك المتعلقة بالفروع والمناطق الجغرافية .

٦- إثبات وتقييم وترجمة الأصول والالتزامات بعملات أجنبية : نظرا لقيام البنوك عند مزاولة نشاطها العادي بقبول ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات بعملات أجنبية ، وقيامها بالإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية بعملات الأجنبية ، وشراء وبيع الأوراق المالية بعملات أجنبية ، والاقتراض والسداد بعملات أجنبية من بنوك وهيئات مالية ، التغيرات العادية أو المفاجئة التي تحدث في قيمة تلك العملات الأجنبية من صعود وهبوط في قيمتها ، فإنها تواجه بمشكلة إثبات وتقييم وترجمة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية في نهاية كل فترة مالية عند إعداد قوائمها المالية ، الأمر الذي يؤثر على سلامة قوائمها المالية .

٧- تقييم أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى : تقوم معظم البنوك بشراء وبيع أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى والتي تتمثل في سندات الخزانة ، ومن ثم فإنها تواجه عند إعداد قوائمها المالية فى نهاية كل فترة بمشاكل تقييم وإثبات أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى ، الأمر الذي يؤثر على سلامة قوائمها المالية .

٨- تقييم وإثبات الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة : تقوم البنوك باستثمار أموالها في مجموعة من الاستثمارات المالية ( سواء كانت مقيدة بالبورصة أو غير مقيدة بالبورصة ) والتي تشكل في مجموعها محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة فيها أي تداولها خلال الفترات الجارية والحصول على عائد مناسب من وراء ذلك ، ومن ثم فإنها تواجه بمشاكل تقييم وإثبات تلك الاستثمارات عند اعداد قوائمها المالية فى نهاية كل فترة مالية ، الأمر الذي يؤثر على سلامة قوائمها المالية .

٩- تقييم وإثبات الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ : تقوم البنوك باستثمار بعض أموالها في مجموعة من الاستثمارات المالية المقتناة بغرض الاحتفاظ بها لفترات طويلة والحصول على عائد مناسب من وراء ذلك ، ومن ثم فإنها تواجه بمشاكل تقييم وإثبات تلك الاستثمارات عند إعداد قوائمها المالية في نهاية الفترة ، الأمر الذي يؤثر على سلامة قوائمها المالية .

١٠- أسس تحقق الإيرادات : ويقصد بها أسس تحقق الإيرادات البنكية مثل عائد القروض ، وعائد أذون الخزانة والسندات ، وتوزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار ، هل يتم تطبيق أساس الاستحقاق أم الأساس النقدي في ذلك ؟ . ولاشك في أن تطبيق أي من الأساسين يؤدى إختلاف القوائم المالية الأمر الذي يؤثر على سلامتها مما يتطلب الإفصاح عنها .

١٨- أسس حساب الضرائب ومخصصاتها : وهى الضرائب التي تفرض على أرباح البنك طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات السارية ، ومن ثم فان البنك يواجه بمشاكل تقدير الضرائب ومخصصات تلك الضرائب عند إعداد قوائمه المالية .

١٩- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة : وهى كافة المعاملات الخاصة بالبنك مع الأطراف ذات العلاقة أي المشاركين في نفس النشاط المصرفي ، والتي تتم بشروط ميسرة تختلف عن المعاملات الأخرى غير ذات العلاقة ( فائدة أقل - تسهيلات أكبر - تيسيرات في الإجراءات ) ، والتي يجب الإفصاح عنها عند إعداد القوائم المالية للبنك .

٢٠- أسس القياس والإفصاح عن اندماج البنوك : نظرا لما يشهده الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي من اتجاه العديد من المؤسسات الكبرى نحو التوسع والسيطرة على الأسواق العالمية ، وما يشهده السوق العالمي من اتجاهات نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية . فلقد فرض موضوع اندماج البنوك نفسه في الأونة الأخيرة على اهتمامات العديد من الباحثين ، لما يتسم به الوقت الحالي من اتجاه بعض تلك البنوك إلي الاستفادة من مزايا الاندماج ، والتي يتمثل أهمها فيمايلى :

- الحد من المنافسة بين البنوك التجارية في الأسواق المحلية ، والاتجاه إلي التوسع والسيطرة على الأسواق باتباع استراتيجية الاندماج فيما بينها تمشيا مع الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية .
- الرغبة في تعزيز مراكزها المالية ، وزيادة قدرتها التنافسية في مواجهة البنوك الأخرى المنافسة لها.
- المساعدة في إعادة هيكلة البنوك التجارية بما يساعد على زيادة كفاءتها .
- الاستفادة من نقاط القوة لدى بعض البنوك التجارية - في حالة اندماجها - سواء كانت مالية أو إنتاجية أو تسويقية أو إدارية أو غيرها .
- دعم وتقوية القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة ،وتحقيق مجموعة من المكاسب لحملة هذه الأسهم .
- إمكانية الاستفادة من بعض المزايا في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين .
- تخفيض مستوى المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البنوك التجارية في توظيفها لمواردها .

ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد المحلى ، وأهميتها في تحقيق العديد من المنافع للقطاعات الأخرى المرتبطة بأعمال القطاع المصرفي ، فان الباحث يرى أن موجة الإندماجات بين البنوك يتطلب الاعتماد على البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم المالية للتنبؤ بالاندماج بين البنوك ، وضرورة الإفصاح عن الأسس المستخدمة في قياس وتحقيق الأصول والخصوم(٢٠).

٢١- الإفصاح عن الأدوات المالية الحديثة : ويقصد بالأدوات المالية الحديثة مجموعة الأدوات الحديثة ، التي ظهرت في أسواق المال العالمية ، لإدارة المخاطر التجارية المصاحبة لعدم الاستقرار في الأسواق الناتج من التغيرات والتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم ومنها عقود الخيارات المالية والعقود المستقبلية والعقود الأجلة وعقود مبادلة معدلات العائد وعقود مبادلة العملات(٢١) .

ونظرا لزيادة استخدام الأدوات المالية الحديثة في البنوك التجارية ، وخصوصا في أنشطة الحماية من المخاطر ، عدم إظهارها ضمن بنود القوائم المالية . ونظرا لان الحصول على بعض تلك الأدوات يؤدى إلي

# الفصل الثاني

## تحليل وتقييم الإفصاح

## المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية

يحكم الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ، وذلك قبل صدور معايير المحاسبة المصرية قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك المصرية وأسس التقييم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، التي أصدرها البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢١[٢٢].

وقد أصدرت وزارة الاقتصاد في نفس العام ، القرار الوزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، التي يتعين على الشركات المصرية التي تتداول أوراقها المالية في السوق إتباعها في إعداد التقارير عن نشاطها ونتائج أعمالها والقوائم المالية المعتمدة والمنشورة الخاصة بها وذلك في ١٩٩٧/١٠/١٢ بالاسترشاد بالمعايير المحاسبية العالمية الصادرة في هذا الشأن[٢٣]. وفى عام ١٩٩٨ صدر عن وزارة الاقتصاد القرار رقم(٢٥٦) لسنة ١٩٩٨ بإضافة معيارين محاسبيين إلى معايير المحاسبة المصرية [٢٤].

وقد أفرد القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والخاص بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، الذي يعتبر مكملا لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى والتي تنطبق أيضا على البنوك ، ما لم ينص صراحة بالمعيار على إعفاء البنوك من تطبيقها . ومن ثم فقد تم إلزام كافة البنوك المصرية بإعداد قوائمها المالية المستقلة لكل بنك ونتائج أعمالها وفقا لها ، وكذلك القوائم المالية المجمعة للبنك .

وقد جاءت معايير المحاسبة المصرية لمواكبة المتغيرات التي يمر بها المجتمع في الفترة الحالية ، ولتسد ثغرة نتجت عن الافتقار إلى مجموعة من الأسس والقواعد والمفاهيم المحاسبية الموحدة ، والتي تتضمن الحد من نطاق التفاوت الكبير الواضح والدائم في المعالجة المحاسبية للموضوع الواحد ، وفى استخدام الطرق البديلة لقياس بنود القوائم المالية ، والتي تتضمن أيضا توفير قاعدة مشتركة وحد أدنى من الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات التي تمكن من إجراء المقارنات وتقييم الأداء والحكم على كفاءة تلك الشركات وفقا لأسس سليمة ، وللعمل على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية وتدعيمها [٢٥].

وقد أصدرت معايير المحاسبة المصرية لتواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري ، بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة [٢٦] ، خاصة في إطار ما كان يقضى به قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢[٢٧] من قيام الشركات بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وروعي في إعدادها توفير الاحتياجات الفعلية للشركات المعنية بالتطبيق ، ومسايرتها للقواعد والمبادئ المحاسبية الراجحة ، وقابليتها للتطبيق ، وسهولة العرض ووضوحه ، كما روعي أيضا مرونتها ، ووفاءها بمتطلبات التطبيق العملي[٢٨] .

ويرى الباحث ، أن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية التي تتناول أسس القياس والتقييم والعرض والإفصاح والتي تؤثر بشكل مباشر على القوائم المالية للبنوك التجارية ، والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي رقم (٧) :

جدول رقم (٧)

أهم معايير المحاسبة المصرية

المؤثرة على القوائم المالية للبنوك التجارية

| اسم المعيـــــار | رقم المعيار |
|---|---|
| الإفصاح عن السياسات المحاسبية . | ١ |
| المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية . | ٣ |
| قوائم التدفقات النقدية | ٤ |
| صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية | ٥ |
| الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية . | ٧ |
| الأصول الثابتة و اهلاكاتها . | ١٠ |
| الإيراد . | ١١ |
| اثار التغيرات في أسعار صرف العملات . | ١٣ |
| الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة . | ١٥ |
| المحاسبة عن الاستثمارات . | ١٦ |
| القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة. | ١٧ |
| الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة . | ١٩ |
| القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى. | ٢٠ |
| نصيب السهم من الأرباح . | ٢٢ |

ويتناول الباحث فيمايلى بالعرض والتحليل والتقييم أهم أوجه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، مع إبراز مدى اتفاقها أو اختلافها مع معايير المحاسبة الدولية ، ومع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس تقييم الأصول والالتزامات الصادرة عن البنك المركزي المصري في هذا الشأن :

١- الإفصاح عن السياسات المحاسبية : بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) يتناول بعض الفقرات التي يمكن تطبيقها على البنوك ، حيث أنه يقضى بالإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة ، والتي تم استخدامها في إعداد وعرض البيانات المالية (الميزانية العمودية وقائمة الدخل ، أو حساب الأرباح والخسائر ، وبيانات التدفق النقدي ، والإيضاحات المرفقة ، وأية بيانات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء من البيانات المالية) . ويجب أن يكون الإفصاح عن السياسات

٣- عرض بنود الأصول والالتزامات : بالرجوع لمعايير المحاسبة الدولية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي رقم (٣٠) و الذي يتناول الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، قد قضى بانه يجب على البنك إعداد ميزانية عمومية ، بموجبها يتم تبويب الأصول والالتزامات طبقا لطبيعتها ، على أن تدرج تلك الأصول والالتزامات طبقا لسيولتيا النسبية . بالإضافة إلى الإفصاح عن قيمة البنود الرئيسية من الدخل والمصروفات ، بحيث تتضمن الميزانية العمومية أو الإيضاحات المرفقة البنود التالية كحد أدنى :

الأصول :

- النقدية والأرصدة المودعة لدى البنك المركزي .
- أذون الخزانة والأذون الأخرى القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي .
- السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى المعدة لأغراض المتاجرة .
- الأموال والودائع الموظفة في البنوك الأخرى والقروض والسلفيات الممنوحة لتلك البنوك .
- الأموال والودائع الأخرى في أسواق المال .
- القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء . - أصول ثابتة .

الالتزامات :

- ودائع من البنوك الأخرى . - ودائع الأسواق المالية الأخرى .
- ودائع العملاء . - شهادات الإيداع .
- أوراق الدفع والالتزامات الأخرى الموثقة بمستندات . - القروض الأخرى .
- رأس المال المدفوع . - أرباح محتجزة .
- صافى أرباح / خسائر العام .

كما نص المعيار على ضرورة الإفصاح المحاسبي عن البنود التالية بطريقة مستقلة :

- الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي . - الأموال والودائع في البنوك الأخرى .
- الأموال والودائع الأخرى في أسواق المال . - الودائع من البنوك الأخرى .
- ودائع الأسواق المالية الأخرى . - الودائع الأخرى .
- الودائع التي يتم الحصول عليها من خلال إصدار شهادات إيداع أو أوراق مالية أخرى قابلة للتداول.

وبالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي المصري ، فان الباحث يرى أنها قد أشارت إلى ضرورة إعداد وتصوير الميزانية طبقا لنفس البنود التي أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي ، مما يدل على وجود اتساق فيما بينهما .

وبالرجوع لمعايير المحاسبة المصرية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) قد جاء متسقا مع المعيار المحاسبي الدولي ، ومع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية ومع أهداف وطبيعة النشاط المصرفي في عرض وتصنيف بنود الأصول والالتزامات بحسب طبيعتيا ، ووفقا لترتيب درجة سيولتها ،

وبالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي المصري ، فان الباحث يرى أنها قد أشارت إلى ضرورة إعداد وتصوير قائمة الدخل طبقا لنفس البنود التي أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي ، مما يدل على وجود اتساق فيما بينهما .

وبالرجوع إلى المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) ، فان الباحث يرى أن هذا المعيار قد جاء متسقا مع المعيار المحاسبي الدولي ،رمع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية في عرض بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل ، وأضاف إلى تلك البنود في عرضه الأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات وكذا الأعباء الناتجة عن الالتزامات المحتملة ، مما يساعد على التعرف على مصادر الدخل المختلفة ، حتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية من تقييم أداء البنك .

وعلى الرغم من أن معيار المحاسبة المصري قد قضى بضرورة أن يقوم البنك بالإفصاح عن التركيز في توزيع أصوله ومصادر التزاماته على أساس المناطق الجغرافية والعملاء ، أو مجموعة من الصناعات ، أو أي تركيز أخر للمخاطر التي تتفق وظروف البنك . إلا أن الباحث يرى أن هناك قصورا في تبويب مصادر الدخل طبقا لتركيز نشاطه على مستوى المناطق الجغرافية أو طبقا لنوع العملة الأكثر تعاملا في نشاطه أو طبقا للنشاط المتخصص لعملائه ، والتي تعتبر معلومات مفيدة في تحليل مدى تعرض البنك للمخاطر نتيجة تركيز نشاطه في نقطة معينة . كما يرى الباحث أن نماذج قائمة الدخل التي أدرجتها المعايير في الملاحق ، لا تصلح للاسترشاد بها في البنوك التجارية ، نظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنوك التجارية عن أنشطة المنشآت الأخرى ، مما يتطلب ضرورة تعديلها .

٥- عرض بنود التدفق النقدي : بالرجوع لمعايير المحاسبة الدولية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي رقم(٣٠) قد قضى بأن يعرض البنك قائمة تدفق نقدي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، بحيث تعرض بشكل مستقل النقدية والنقدية المعادلة المتولدة من كل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

وبالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وجد الباحث بأنها قد أشارت إلى قواعد إعداد وتصوير قائمة التدفقات النقدية والإرشادات المتعلقة بإعدادها طبقا لما أشار إليه المعيار المحاسبي الدولي ، مما يدل على وجود اتساق فيما بينهما .

وبالرجوع إلى المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) والخاص بقوائم التدفقات النقدية ، فان الباحث يرى أن هذا المعيار قد جاء متسقا مع المعيار المحاسبي الدولي في عرض بنود التدفق النقدي ، بما يساعد على التعرف على التدفق النقدي للبنك وتقييم التغيرات التي تحدث في صافي الأصول وفي الهيكل المالي ، وتقييم مدى مقدرة البنك على توليد النقدية وما في حكمها ، وتحسن من القدرة على المقارنة عند إعداد التقارير عن أداء تشغيل البنوك .

الساري في ذلك التاريخ وتدرج فروق إعادة التقييم ضمن بند " أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي بقائمة الدخل .

- تثبت الأرباح / الخسائر الناتجة عن تقييم أرصدة عقود الصرف الأجلة القائمة في نهاية كل شهر ضمن بند " أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي " بقائمة الدخل ، وذلك باستخدام الأسعار الآجلة للفترات المتبقية حتى تاريخ استحقاق تلك العقود .

وبالرجوع إلى معايير المحاسبة المصرية . وجد الباحث أن المعيار رقم (١٣) المتعلق بـ " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " يقضي بأن :

- يجب أن تثبت المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بها على أساس عملية القيد وذلك باستخدام سعر الصرف بين عملة القيد والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة .
- عند إعداد أية قوائم مالية :

(أ) تقيم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية باستخدام سعر الإقفال .

(ب) تثبت البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية وذلك باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة .

(جـ) تثبت البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة وذلك باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

- يجب معالجة فروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من عرض البنود ذات الطبيعة النقدية للمنشأة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التي سجلت بها في بداية أو خلال الفترة أو عرضت بها في القوائم المالية السابقة على إنها إيراد أو مصروف في الفترة التي نشأت فيها .
- يجب أن تبوب فروق أسعار الصرف الناشئة من البنود ذات الطبيعة النقدية والتي تشكل في جوهرها جزءا من صافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية للمنشأة ، وذلك حتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار ، حينئذ يجب أن يعترف بها كإيراد أو مصروفات .
- إذا نشأت فروق أسعار صرف نتيجة هبوط حاد في عملة والتي لا يقابلها وسائل عملية لتغطية المخاطر والتي تؤثر على الالتزامات التي لايمكن تسويتها والتي تنشأ مباشرة نتيجة اقتناء حديث لأصل بعملة أجنبية ، تدرج فروق أسعار الصرف هذه ضمن القيمة الدفترية للأصل ، وذلك بشرط أن لاتزيد القيمة الدفترية المعدلة عن قيمة التكلفة الإحلالية أو المبلغ الذي يمكن استرداده من بيع أو استخدام الأصل أيهما أقل .

ويرى الباحث إن معايير المحاسبة المصرية قد جاءت متسقة بدرجة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية في المعالجة المحاسبية لتقييم الأصول والالتزامات بعملة أجنبية ، وبصورة أكثر تفصيلا من قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنك . بينما أن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن

المخصص اللازم بقيمة انخفاض القيمة المحسوبة عن التكلفة التاريخية على أساس المجموعة المتجانسة لكل نوع من أنواع الاستثمارات وفقا لطبيعة النشاط . وتظهر الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بالقوائم المالية بالتكلفة التاريخية مستبعدا منها المخصص المكون لمواجهة انخفاض هذه التكلفة عن القيمة السوقية ( القيمة المحسوبة ) .

ويرى الباحث أن معيار المحاسبة المصري رقم (١٦) والذي يحمل عنوان " المحاسبة عن الاستثمارات " قد جاء متفقا في معالجته للمعيار المحاسبي الدولي في هذا الشأن ، مما يساعد على تقديم معلومات تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأداء وترشيد القرارات المالية .

ويؤيد الباحث تلك المعالجة ، باعتبار تلك الاستثمارات مثلها مثل الاستثمارات في الأصول المتداولة في المنشآت التجارية والصناعية والتي يتم تقييمها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل .

٨- تقييم وإثبات الإستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ : بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) والذي يتناول المحاسبة عن الاستثمارات ، قد قضى بأن يتم تقييم الاستثمارات طويلة الأجل التي يتم تداولها في السوق المالية (اسهم- سندات.....الخ) على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل ويتم هذا على أساس محفظة الاستثمار ككل ، ويتم إثبات أي انخفاض أو ارتفاع مؤقت في مثل هذه الاستثمارات في حقوق أصحاب المشروع تحت بند احتياطي رأسمالي .

وبالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، فان الباحث يرى أنها قضت في هذا الشأن بمايلي :

- يتم تقييم السندات الحكومية بالدولار الأمريكي وفقا للقيمة الدفترية المعدلة بنتيجة التقييم طبقا للأسعار السارية للدولار الأمريكي في نهاية الشهر ، وذلك باعتبارها استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . وتدرج أرباح / خسائر إعادة التقييم ضمن بند " أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي" بقائمة الدخل .
- يتم إثبات الاستثمارات المالية الأخرى المقتناة بغرض الاحتفاظ بالتكلفة التاريخية – بما في ذلك المساهمات في بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة- وفى حالة حدوث انخفاض دائم في قيمتها السوقية أو في القيمة المحسوبة طبقا للدراسات التي تتم في هذا الشأن عن قيمتها الدفترية ، فيتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض وتحميله على قائمة الدخل ضمن بند " فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ " وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة .

وبالرجوع للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٦) والخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات . يرى الباحث أنه يتسق بدرجة كبيرة مع المعيار المحاسبي الدولي في هذا الشأن ، حيث يتضمن نفس القواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) .

- السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحميل القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل كمصروف وبالتالي إعدامها .
- تفاصيل حركة مخصص القروض والسلفيات خلال الفترة ، ويجب الإفصاح عن المبلغ المحمل كمصروف خلال الفترة التي تحققت فيها خسائر القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل ، وكذلك المبلغ المحمل خلال الفترة عن القروض والسلفيات المعدومة ، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها سابقا ثم استردت .
- إجمالي رصيد مخصص القروض والسلفيات في تاريخ إعداد الميزانية .

وبالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، اتضح للباحث أنها تقضى بمايلى :

- يتم تكوين مخصص للمخاطر العامة بواقع ١% كحد أدنى من القروض والالتزامات العرضية المنتظمة .
- يتم تكوين مخصص للقروض والالتزامات العرضية غير المنتظمة بواقع النسب التالية كحد أدنى :

| بيـــــان | % |
|---|---|
| - دون المستوى . | %٢٠ |
| - مشكوك في تحصيلها . | %٥٠ |
| - رديئة . | %١٠٠ |

ويراعى لدى حساب المخصص أن يستبعد من رصيد المديونية القائمة العوائد المجنبة والضمانات المقابلة، في حالة توافر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة وقابلة للتسييل في الآجل القصير . وبالنسبة للقروض بالعملات الأجنبية يتم تكوين المخصص بعملة القرض .

- يتم الخصم على المخصص بقيمة مايتم إعدامه من قروض ، سواء كان لها مخصص أو لم يكن لها مخصص ، باعتبار أن حساب المخصص حساب وعائي ، وما يتم تحصيله من قروض سبق إعدامها يضاف إلى المخصص .
- يراعى الإسراع في إعدام القروض التي يتضح عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها .
- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة يتم قيد العوائد على القروض التي مضى على ميعاد استحقاقها ثلاثة أشهر ولم تدفع هامشيا ولا يتم تعليتها على الحسابات المدينة للعملاء ، وعندما يعامل حساب على أساس عدم الاستحقاق (أي الأساس النقدي) فان كل العوائد المستحقة (غير المحصلة ) تستبعد من الإيرادات بالخصم على حساب العوائد من القروض والإضافة إلى حساب الفوائد المجنبة .

لاحقة لتاريخ القوائم المالية التي قد تؤثر على تلك القوائم ، مما يساعد على زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية .

١٢- أسس حساب والإفصاح عن الإهلاك : بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤) والخاص بمحاسبة الإهلاك ، يتناول بعض النقرات التي يمكن تطبيقها على البنوك وهى :

- يجب بيان أسس التقييم المستخدمة في تحديد المبالغ التي تظهر فيها الأصول القابلة للإهلاك وذلك ضمن الإفصاح المرتبط بالسياسات المحاسبية الأخرى .
- يجب الإفصاح عن الآتي بالنسبة لمجموعات الأصول الرئيسية القابلة للإهلاك :

أ- طرق الإهلاك المستخدمة .

ب- العمر الإنتاجي أو معدلات الإهلاك المستخدمة .

جـ- القيمة الإجمالية للأصول القابلة للإهلاك ومجمع الإهلاك الخاص بها .

بالرجوع إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، اتضح للباحث أنها قضت ببعض الأسس الخاصة بحساب إهلاك الأصول الثابتة المملوكة للبنك وهى :

أ- يتم إهلاك الأصول الثابتة بإحدى الطريقتين التاليتين :

- طريقة القسط الثابت .
- طريقة القسط المتناقص .

ويراعى عند تحديد الأعمار الافتراضية لهذه الأصول معدلات استخدامها ورأى الفنيين في تحديد هذه الأعمار . كما يراعى أن يستمر البنك في اتباع طرية الإهلاك التي قررها عند بداية الإهلاك وذلك بصفة منتظمة ، على انه عند إقرار تغيير سياسة الإهلاك فيتعين أن تكون السياسة الجديدة أكثر ملائمة بالنسبة لإهلاك الأصل كما يتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن أثر تغيير سياسة الإهلاك .

ب- في حالة تغيير العمر الافتراضي لأي اصل من الأصول فيجب عدم تأثر مجمع الإهلاك الخاص به عن السنوات السابقة على أن يتم إهلاك صافى قيمته الدفترية في بداية السنة التي تم إقرار تغيير العمر الافتراضي فيها وذلك على باقي العمر الافتراضي الجديد للأصل .

جـ- يبدأ حساب الإهلاك عندما يصبح الأصل معدا للاستخدام الفعلي ويمكن استخدام معدلات الإهلاك بالنسب الاسترشادية التي تم النص عليها بالقواعد .

وبالرجوع لمعايير المحاسبة المصرية ، فقد قضى المعيار المحاسبي المصري رقم "١٠" والخاص بالأصول الثابتة و إهلاكاتها بنفس الأسس المحاسبية الخاصة بحساب الإهلاك والإفصاح عنه في القوائم المالية التي تناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤) ، الأمر الذي يعتبر اتساقا فيما بينهما مما يؤدى إلى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك .

جـ- الأنواع الرئيسية للإيرادات وتكاليف الاقتراض والعمولات المدفوعة .

د - الارتباطات غير القابلة للإلغاء والالتزامات المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية .

ويرى الباحث إن معايير المحاسبة المصرية قد جاءت متسقة بدرجة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ، حتى يتوفر فهم تام لمستخدمي القوائم المالية لآثار المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة على قوائم مالية . وبما يساعد على زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي .

١٤- أسس القياس والإفصاح عن اندماج البنوك : بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية ، فان الباحث يرى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٢) والذي يتناول دمج الشركات به بعض الفقرات التي يمكن تطبيقها على البنوك التجارية وهى :

أ-توجد طريقتين محاسبيتين لمعالجة المشاكل التي تنشأ عن دمج الشركات :-

- طريقة الشراء .
- طريقة حقوق الملكية .

ب- يجب الإفصاح عما يلى في كل أنواع الدمج في القوائم المالية التي تصدر بعد تاريخ عملية الدمج :

- اسم ووصف المنشآت المندمجة .
- تاريخ سريان الدمج لأغراض المحاسبة .
- الطريقة المحاسبية المتبعة في عملية الدمج .

كما يجب الإفصاح عن المعلومات المطلوبة ، بموجب المعيار الدولي الثالث المعروف باسم القوائم المالية الموحدة ، والمعيار الدولي الخامس المعروف باسم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية .

جـ- بالنسبة لواقعة الدمج ، التي يتم معالجتها محاسبيا على أساس طريقة الشراء ، يتم الإفصاح عن المعلومات التالية في أول قوائم مالية تصدر بعد واقعة الدمج :

- نسبة اسهم التصويت التي تم الحصول عليها .
- تكلفة الاقتناء ووصف لما تم دفعه لقاء الاقتناء أو إذا كان هناك مبالغ طارئة قابلة للدفع .
- مبلغ الفرق بين تكلفة الاقتناء وجملة القيمة العادلة لصافى الأصول المحددة التي تم اقتناؤها والمعالجة المحاسبية لذلك بما في ذلك فترة شطب أي شهرة نتجت عن واقعة الدمج .

د- أما بالنسبة إلى واقعة الدمج التي تم معالجتها محاسبيا على أساس طريقة توحيد حقوق الملكية ، فيتم الإفصاح عن المعلومات الإضافية التالية في أول قوائم مالية تصدر بعد واقعة الدمج :

- وصف الأسهم المصدرة وعددها مع النسبة المئوية لحق التصويت في كل منشأة للأسهم التي تم تبادلها بين المنشأتين .
- قيمة الأصول والخصوم التي ساهمت بها كل منشأة .

١٥- الإفصاح عن الأدوات المالية الحديثة : بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية ، وجد الباحث أن المعيار المحاسبي رقم (٣٢) والذي يتناول الإفصاح والعرض للأدوات المالية الحديثة ، ويقضى بمجموعة من القواعد المؤثرة على البنوك التجارية وهى :

١- تعرف الأداة المالية بأنها أي عقد يحدث أصل مالي لمنشأة معينة ، مقابل التزام مالي أو حق ملكية لمنشأة أخرى " ويتمثل في :

(أ) نقدية .

(ب) حق تعاقدي للحصول على نقدية أو أصل مالي آخر من مشروع آخر .

(جـ) حق تعاقدي لمبادلة الأدوات المالية مع مشروع آخر في ظل ظروف من المحتمل أن تكون مفضلة.

(د) أداة حق الملكية لمنشأة أخرى .

٢- يعرف الالتزام المالي بأنه التزام تعاقدي يتمثل في :

(أ) تسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر لمنشأة أخرى .

(ب) مبادلة أدوات مالية مع منشأة أخرى في ظل ظروف من المحتمل أن تكون غير مفضلة .

٣- يعرف المعيار أداة حق الملكية ، بأنه عقد يثبت الحق المتبقي للمنشأة في صافى الأصول أي بعد تخفيض هذه الأصول بالالتزامات المتعلقة بها .

٤- تشتمل الأدوات المالية على مايلى :

(أ) أدوات مالية أساسية ( مثل المدينين والدائنين والأسهم العادية) .

(ب) أدوات مالية مشتقة ( عقود الخيارات المالية ، العقود المستقبلية ، العقود الآجلة ، عقود مبادلة معدلات العائد ، عقود مبادلة العملات ) .

وبالرجوع إلى معايير المحاسبة المصرية وقواعد وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي المصري ، فان الباحث يرى انهما لم يتضمنا أي إشارة من قريب أو بعيد إلى الإفصاح أو العرض للأدوات المالية الحديثة والمخاطر المتعلقة بها .

ومن ثم فان الباحث يرى ضرورة الاعتماد كليا على معايير المحاسبة الدولية بدلا من وضع وإصدار معيار محاسبي مكمل لمجموعة معايير المحاسبة المصرية التي تم إصدارها من قبل ، وقواعد مكملة من البنك المركزي للإفصاح والعرض للأدوات المالية الحديثة . حيث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) من مجموعة المعايير الدولية يوضح أنواع المخاطر المالية التي تترتب على استخدام تلك الأدوات مثل مخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان المصرفي ، ومخاطر عقود الخيارات والعقود المستقبلية ، وطرق قياسها ، وذلك لمسايرة التغييرات المستحدثة في النشاط المصرفي محليا وعالميا[٣٢].

# الفصل الثالث

## مدى وفاء القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي " دراسة ميدانية "

انتهت الدراسة فيما سبق إلى أهمية معايير المحاسبة في تحقيق العديد من متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأداء الحالي والمستقبلي للبنوك التجارية في القوائم المالية المنشورة ، لتوفير القدر الملائم والكافي من المعلومات المحاسبية للمهتمين بها من كافة الفئات . ومن ثم فان محور هذه النقطة يدور حول تقييم مدى وفاء البنوك التجارية العاملة في مصر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن معلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة طبقا لما قضت به معايير المحاسبة المصرية الصادرة ، ومدى تحقيقها للهدف المرجو من وراء تطبيقها .

ويتطلب الأمر في هذا الصدد للتحقق من ذلك ، إجراء دراسة ميدانية لعينة من القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية في محاولة لإثبات صحة أو عدم صحة فروض البحث ، وذلك بالإجابة عن الاستفسارات التالية :

١- هل تلتزم البنوك التجارية بالمعايير المحاسبية عند إعداد ونشر قوائمها المالية ؟

والإجابة على هذا السؤال سوف تؤدى إلى اختبار قبول أو عدم قبول الفرض الثاني للبحث والذي يقضى بأن " البنوك التجارية في مصر تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية عند اعداد قوائمها المالية على الرغم من الزامها بقواعد اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري " .

٢- هل أدى تطبيق معايير المحاسبة المصرية إلى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ؟ وإذا كانت الإجابة سلبا فما هو الإطار المقترح للإفصاح في هذا الصدد ؟ .

والإجابة على هذا السؤال سوف تؤدى إلى تأكيد اختبار قبول أو عدم قبول الفرض الثالث للبحث ، الذي يقضى بأن " تطبيق البنوك التجارية في مصر لمعايير المحاسبة المصرية عند اعداد قوائمها المالية قد أدى الى تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية ، الأمر الذي أدى الى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي " .

وللتوصل إلى إجابات محددة عن هذه التساؤلات السابقة فان منهج الدراسة في هذا الفصل يمكن أن يشمل النقاط التالية :

- مجتمع الدراسة والعينة .
- نتائج تحليل محتويات القوائم المالية المنشورة لعينه الدراسة :.
- تقييم نتائج الدراسة .

جدول رقم (٨)

بيان مفردات ونسبة الإفصاح المحاسبي

في القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية

| بيان | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ١- أسس إعداد القوائم المالية . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٢- عرض بنود الأصول والالتزامات . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٣- عرض بنود الإيرادات والمصروفات . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٤- عرض بنود التدفق النقدي . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٥- إثبات وتقييم وترجمة الأصول والالتزامات بعملات أجنبية . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٦- تقييم أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى . | ١١ | %٦٥ |
| ٧- تقييم وإثبات الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٨- تقييم وإثبات الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ . | ١٧ | %١٠٠ |
| ٩- أسس تحقق الإيرادات . | ١٣ | %٧٦ |
| ١٠- أسس تقدير والإفصاح عن مخصصات القروض والسلفيات ( المنتظمة / غير المنتظمة) . | ١٧ | %١٠٠ |
| ١١- أسس تقدير والإفصاح عن المخصصات الأخرى . | ٥ | %٢٩ |
| ١٢- أسس تقييم وثائق صناديق الاستثمار . | ١٣ | %٧٦ |
| ١٣- الإفصاح عن الالتزامات العرضية والارتباطات . | ١٢ | %٧١ |
| ١٤- أسس تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للبنك . | ٩ | %٥٣ |
| ١٥- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية . | ٧ | %٤١ |
| ١٦- أسس حساب الإهلاك والاستهلاك . | ١٧ | %١٠٠ |
| ١٧- أسس حساب الضرائب ومخصصاتها . | ١١ | %٦٥ |
| ١٨- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة . | ١٠ | %٥٩ |

من خلال بيانات الجدول السابق ، يتضح للباحث أن بعض مفردات الإفصاح قد تم الإفصاح عنها في كافة القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة ، بينما بعض المفردات الأخرى لم يفصح عنها بصورة كاملة لكافة البنوك ، و إنما افصح عنها ببعض القوائم المالية ، ولم تنشر قوائم مالية أخرى إليها . وقد بلغت النسب الإجمالية للإفصاح على النحو التالي :

٥٠% من إجمالي مفردات الإفصاح قد تم الإفصاح عنها بنسبة ١٠٠% أي من كافة البنوك التجارية ، وتلك المفردات هي :

١- أسس إعداد القوائم المالية .

٢- عرض بنود الأصول والالتزامات .

٣- عرض بنود الإيرادات والمصروفات .

٤- عرض بنود التدفق النقدي .

٥- إثبات وتقييم وترجمة الأصول والالتزامات بعملات أجنبية .

معايير المحاسبة الدولية أو وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السائدة ، وهو ما يؤكد بانه لم يتم الاعتماد بالكامل على معايير المحاسبة المصرية في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية .

٢- عرض بنود الأصول والخصوم : يلاحظ الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة ، أنه قد تم إعداد الميزانية العمومية في شكل قائمة ، تظهر إجمالي الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين والالتزامات العرضية والارتباطات بشكل يبرز العلاقات بينها ، وتعتمد على الإضافة والطرح ، وانه تم الاستغناء عن إعداد الميزانية في شكل حساب ، والتي كان معمولا بها قبل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وقواعد الإعداد وهو ما يساير الاتجاهات المحاسبية العالمية المعاصرة المتبعة في هذا الشأن . وتم إعداد الميزانية طبقا لنماذج قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم من حيث الشكل العام أو التبويب المتبع في هذا الشأن .

ويرى الباحث أن التبويب الوارد للأصول قد ورد بصورة أكثر تفصيلا وإفصاحا للمعلومات عن الذي كان متبعا من قبل . مما يحقق سهولة القراءة والفهم والتحليل لقارئ الميزانية وذلك لمايلى :

- الالتزام بما ورد في الفقرة رقم (١٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) ، بعرض الميزانية على أساس تجميع بنود الأصول والالتزامات مبوبة حسب طبيعتها ، ومرتبة حسب درجة سيولتها النسبية فيما بينها ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .
- الالتزام بما ورد في الفقرات أرقام (٢٤) ، (٢٥) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) ، وما ورد بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١٦) ، من إتاحة القوائم المالية لبيانات تفصيلية عن الاستثمارات في الأوراق المالية ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن .
- الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن الأصول الثابتة بشكل مستقل طبقا لما قضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .
- الالتزام بالإفصاح عن أرقام السنة السابقة كسنة مقارنة طبقا للفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبة المصري رقم (٣) ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .
- الالتزام بما ورد في الفقرة (٢٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) بالإفصاح عن الالتزامات العرضية والارتباطات كمجموعة مستقلة في نهاية التقرير باعتبارها بنود خارج الميزانية ، حيث لا تمثل التزامات فعلية قائمة في تاريخ إعداد الميزانية ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .

جـ- التعامل على العملات الأجنبية .

وهو نفس ما قضى به المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وذلك في فقرته رقم (١٥) ، وما قضى به نموذج قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .

- الالتزام بما ورد في المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٢) بالتقرير عن ربحية السهم ، وهو ما قضى به المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٣) " ربحية السهم" ، وهو ما أورده نموذج قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .
- الالتزام بما قضى به المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) في فقرته رقم (١٣) بعدم إجراء أي مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات ، على أن يستثنى من ذلك ما يتعلق منها بعمليات تغطية المخاطر ، وهو ما قضى به المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، وهو ما قضت به قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي في رابعا من القسم الثالث منها .

٤- عرض بنود التدفق النقدي : يلاحظ أنه قد تم إعداد قائمة التدفقات النقدية في شكل قائمة تطبيقا للمعيار لمحاسبي المصري رقم (٤) ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) ، بشكل يبرز صافي التدفقات النقدية حسب طبيعة أنشطة البنك التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وهو ما يساير الاتجاهات المحاسبية العالمية المعاصرة المتبعة فى هذا الشأن . وتم الإعداد طبقا لنماذج قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم من حيث الشكل العام أو التبويب المتبع في هذا الشأن ، وما ورد في خامسا من القسم الثالث من تلك القواعد .

٥- إثبات وتقييم وترجمة الأصول والالتزامات بعملات أجنبية : يلاحظ الباحث من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة الدراسة ، الالتزام بما جاء بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) بأن تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري (عملة القيد) ، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، وتثبت الفروق الناتجة بقائمة الدخل . وتثبت الأرباح ( أو الخسائر) الناتجة عن تقييم أرصدة عقود الصرف الآجلة القائمة في نهاية الفترة المالية باستخدام الأسعار الآجلة للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاق العقود بقائمة الدخل ، وهو نفس ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .

٦- تقييم وإثبات أوراق المالية الحكومية والاستثمارات المالية بغرض المتاجرة وبغرض الاحتفاظ : يلاحظ الباحث من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة الدراسة ، الالتزام بما جاء بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) بأن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ، والإفصاح عن أسس التقييم طبقا لما قضى به المعيار المحاسبي المصري رقم (١٦) وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وهو نفس ما ورد في المعيار

أجل تفهم القوائم المالية للبنك ، وان كان ذلك الالتزام قد جاء بنسبة ضئيلة وغير كاف لما جاء به المعيار . وهو يمثل جزئية مما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، وما ورد في قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .

ومن ثم فان الباحث يرى أن كل ذلك يؤدى إلى قبول الفرض الثاني الذي يقضى بأن " البنوك التجارية في مصر تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية عند اعداد قوائمها المالية على الرغم من الزامها بقواعد إعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري " .

ويرى الباحث أن هناك بعض الجوانب الإيجابية التي تساهم في زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي ومن ثم تنشيط النشاط المصرفي في مصر ، والتي من أهمها مايلى :

١- أن وضع معايير محاسبية وقواعد وأسس موحدة لإعداد ونشر القوائم المالية لكافة البنوك يساعد على الحد من نطاق التفاوت الكبير الواضح والدائم والمؤثر في المعالجة المحاسبية للموضوع الواحد ، وفي استخدام الطرق البديلة لقياس بنود القوائم المالية ، ومن ثم توفير البيانات والمعلومات المالية التي تساهم في التعرف على مدى قدرة تلك البنوك على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على مواجهة التقلبات ، وتقييم أداء تلك البنوك من كافة أوجه النشاط الفنية والاستثمارية والمراكز المالية لها ، والحكم على كفاءة إداراتها وخصوصا في السنوات المقبلة وعند اتجاه الدولة إلى اندماج البنوك وخصخصتها . كما يؤدى ذلك إلى زيادة فاعلية دور أجهزة الرقابة والخاصة بتقييم الأداء وتصحيح مساراتها المالية إذا لزم الأمر حماية لحقوق المودعين والمستثمرين .

وبالتالي فان استخدام المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمعايير المحاسبية المصرية الأخرى في إعداد وعرض القوائم المالية يؤدى إلى توفير كافة التقارير المحاسبية عن البنوك المختلفة بصورة موحدة ووفقا لمعايير وقواعد معروفة ومتفق عليها ، مما يؤدى إلى زيادة ثقة المهتمين بها ، بمتابعتهم أداء تلك البنوك وتقييمها بسهولة ويسر ، الأمر الذي يؤدى حتمًا إلى زيادة فاعلية وكفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ، ومن ثم المساهمة في تنشيط وتطوير النشاط المصرفي في مصر .

٢- حدد نطاق المعيار المحاسبي بوضوح مفهوم البنك بأنها كافة المؤسسات المالية التي يكون أحد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع والاقتراض من الغير بهدف الإقراض والاستثمار ، وكذا التي تعمل في نطاق الأعمال المصرفية أو خاضعة لتشريعات مماثلة لها ، ولاشك أن تحديد المعيار لتلك المفاهيم بدقة يزيل الكثير من اللبس فيما يتعلق بها .

٣- يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) المتطلبات الخاصة بالبنوك ، ويشجع على تقديم إيضاحات بالقوائم المالية تتناول أمورا مثل إدارة السيولة والمخاطر وكيفية الرقابة عليها .

٤- حددت المعايير المحاسبية المصرية أسس تقييم وقياس الأصول والالتزامات ، والتي يتم مراعاتها عند المحاسبة عن بنود القوائم المالية المنشورة ، سواء كانت متعلقة بإثبات المعاملات بالعملة الأجنبية ، أو الاستثمارات في أذون الخزانة والاستثمارات في الأوراق المالية والقروض والسلفيات والأرصدة المدينة الأخرى ، أو الأصول الثابتة وإهلاكها ، أو حقوق المودعين ، أو الأرصدة الدائنة الخاصة بالبنوك الأخرى

١- إن المعايير قد أوردت المعيار المحاسبي رقم (١٩) والخاص بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، والذي كان يعتبر إطارا متكاملا للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك إلا أن هذا المعيار به الكثير من اوجه القصور التي يراها الباحث وهى :

أ – إحالة الكثير من نواحي الإفصاح المختلفة إلى المعايير المحاسبية الأخرى ، حيث قضى بأن هذا المعيار يعتبر مكملا لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى ، والتي تنطبق أيضا على البنوك مالم ينص صراحة بالمعيار على إعفاء البنوك من تطبيقها . وكان يجب أن يكون هذا المعيار متكاملا ويشتمل على كافة نواحي الإفصاح والقياس المحاسبي الخاصة بالبنوك دون الرجوع إلى معايير أخري ، نظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنوك عن غيره من المنشآت الأخرى .

ب– لم يرد بملاحق المعيار أي من نماذج القوائم المالية ( قائمة المركز المالي أو قائمة التدفق النقدي أو قائمة الدخل ) التي ينبغي الاسترشاد بها لإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك مثل تلك النماذج التي أوردتها المعايير للمنشآت الأخرى ، والتي تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ، الأمر الذي يؤدى إلى الاختلاف الواضح في إعداد وعرض بنود القوائم المالية ، ومن ثم عدم فاعلية الإفصاح المحاسبي فى حالة عدم وجود نماذج أخرى للقوائم المالية ، والتي أوردتها قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك والصادرة عن البنك المركزي المصري . ويرى الباحث انه يجب أن تتضمن معايير المحاسبة الخاصة بالقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك تلك النماذج الاسترشادية التي يمكن اتباعها

جـ– لم يرد بالمعايير أو ملاحقها أي نماذج للإيضاحات المتممة للقوائم المالية باعتبارها جزء متمم للقوائم وتقرأ معها ، والتي أوردتها فقط قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك والصادرة عن البنك المركزي ، والتي يعتبرها الباحث من المعلومات الهامة والتي تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

د- ركز المعيار المحاسبي على الإفصاح عن تحليل الأصول والالتزامات طبقا لتواريخ استحقاقاتها مبوبة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية حتى تاريخ استحقاقها ، ويتفق الباحث مع البعض[٣٥] بأن هذه الموضوعات تحتاج إلى إيضاحات تحليلية وتفصيلية ، قد لا تتناسب مع إجراءات النشر والإفصاح ، كما أن هذه الموضوعات تدخل ضمن النقاط الحساسة التي قد لا ترغب إدارة البنك في الإفصاح عنها في كل وقت ، تجنبا لمخاطر غير متوقعة وغير محسوبة من جراء التمادي في تطبيق سياسة الإفصاح .

٢- لم تقدم المعايير أي قواعد أو أسس تتعلق بالقياس والإفصاح عن عمليات الاندماج بين البنوك ، على الرغم من الاتجاه العالمي نحو الاندماجات بين البنوك ، واتجاه البنوك المصرية للاندماج لمواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق محليا وعالميا .

٣- لم تتعرض المعايير إلى الأدوات المالية الحديثة ، ولم تتعرض قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي إلى ذلك ، على الرغم من شيوع استخدام تلك الأدوات في البنوك حاليا ، ومن المتوقع التوسع في استخدامها مستقبلا ، ومن ثم فان الباحث يرى سرعة إصدار معيار محاسبي مصري

٨- لم يتم الإفصاح المحاسبي عن معلومات العمالة في تقارير العمالة والتي تظهر حجم ومكونات القوى العاملة ومساهمة العاملين في النشاط ، والمنافع المحققة منها ، وتضمينها ضمن التقارير المنشورة التي تقدمها البنوك في نهاية كل سنة مالية . ويقترح الباحث أن تتضمن المعايير النص صراحة على إعداد تقرير العمالة.

٩- ألزمت المادة ٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال[٣٦] والمادة ٥٨ من لائحته التنفيذية الشركات التي طرحت أوراقا مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم إلى الهيئة العامة لسوق المال تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح لها . على أن يتم إعداد التقارير عن نشاط تلك الشركات ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية لها .

وبالرجوع إلى معايير المحاسبة المصرية يلاحظ عدم وجود أي نماذج خاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك ، بل إن الإعداد يتم طبقا لنماذج القوائم المالية الواردة بقواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي .

١٠- يحكم القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص بسوق المال نشاط الشركات التي تقوم بإنشاء صندوق استثمار طبقا لأحكام ذلك القانون [٣٧] ، وتتولى تطبيقه الهيئة العامة لسوق المال . إلا أنه بالرجوع إلى المعايير والقواعد الخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك ، يلاحظ أنه لم تتضمن أي إشارة إلى أي قواعد تحكم عمل الاستثمارات في صناديق الاستثمار، الأمر الذي يؤدى إلى تجاهل المشرع لاحتياجات الطوائف المختلفة الأخرى من المعلومات المحاسبية .

مما سبق يتضح للباحث أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية لم يؤدى أي تغيير في شكل ومحتوى القوائم المالية نظرا لصدور قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك من قبل البنك المركزي والملزمة للبنوك في شكل متزامن مع صدور معايير المحاسبة المصرية بفترة وجيزة ، وللتشابه الكبير بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية التي تم بناء عليها إعداد قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك من قبل البنك المركزي ، وعدم صدور بعض المعايير الهامة حتى الآن . الأمر الذي يتطلب الاعتماد بصورة رئيسية على معايير المحاسبة الدولية في الكثير منها ، وخصوصا أن المجتمع سوف يواجه في المستقبل حرية الخدمات المالية التي تستدعى مقارنة أداء البنوك المصرية بمثيلتها الأجنبية طبقا لمعايير دولية موحدة . ومن ثم فإن الباحث يرى أن كل ذلك يؤدى إلى تأكيد عدم قبول الفرض الثالث الذي يقضى بأن " تطبيق البنوك التجارية في مصر لمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد قوائمها المالية قد أدى الى تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية ، الأمر الذي أدى الى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي " .

ويرى الباحث انه يمكن علاج أوجه القصور السابقة بالاستغناء كلية عن الاعتماد على معايير المحاسبة المصرية عند إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك التجارية ، حيث أن تطبيقها لم يؤدى إلى تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية ، ومن ثم لم تؤدى إلى تحسين الإفصاح المحاسبي . ولتحقيق متطلبات البنك المركزي المصري في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية العاملة في مصر ، فانه يمكن إعداد مجموعة خاصة من القوائم المالية طبقا للقواعد التي أصدرها البنك المركزي المصري بعد تعديلها بما يستجد في مجال الإفصاح المحاسبي محليا وعالميا . على أن يتم إعداد مجموعة أخري من القوائم المالية استجابة للمستجدات العالمية

# خلاصة البحث

# وأهم النتائج والتوصيات

## أولا : خلاصة البحث :

أثـار تزامـن صدور قواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم التي أصدرها البنك المركزي المصري ومعايـير المحاسـبة المصرية ، وإفرادها معيار خاصا بالبنوك والمؤسسات المالية المشابهة فضول واهتمام الباحـث ، بأهمية دراسة الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة ، إيمانا منه بضـرورة المساهمة في القضايا العلمية الهامة ، والمساهمة في الدراسة والمناقشة والتحليل والتقييم واقتراح الحلول المناسبة لها .

وقـد اسـتهدف البحـث ، إلقاء الضوء على النشاط المصرفي عامة ونشاط البنوك التجارية خاصة ، وأهميـتها للاقتصاد القومي ، و ابراز أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ، ومدى اختلافها عن غيرها من الأنشطة الأخرى للشركات والمؤسسات ، والآثار الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية علـى الإفصـاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية ، وتحديد مدى الاتفاق أو الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية وقواعد الإعداد الصادرة من البنك المركزي المصري في تحقيق تلك المتطلبات .

كما استهدف البحث بيان مدى التزام البنوك التجارية عند إعداد ونشر قوائمها المالية للعينة محل الدراسة بمعايـير المحاسـبة المصـرية علـى الرغم من إلزامها بتطبيق قواعد الإعداد الصادرة من البنك المركزي المصري ، ومن ثم أثر تطبيق تلك المعايير المحاسبية على شكل ومحتوى القوائم المالية ، ومن ثم على كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي يؤدى إلى تنشيط وتطوير الصناعة المصرفية في مصر ، وكذلك زيادة قدرتها على التعامل مع المتغيرات الحديثة في أسواق المال العالمية . وتحديد أوجه القصور التي يراها الباحـث مـن خلال الدراسة في المعايير المحاسبية ، والتي تحد من فاعليتها في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائـم الماليـة ، وبعـض المقترحات التي يراها الباحث لتحسينها ، ومن ثم المساهمة في تنشيط وتطوير الصناعة المصرفية في مصر .

وقد قام الباحث بتحقيق الهدف من البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول يوجزها فيمايلى :

الفصل الأول بعنوان " دراسة تحليلية لمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ":

وفـيه تناول الباحث النشاط المصرفي للبنوك التجارية وأهميته في تنمية الاقتصاد القومي ، والدور الذي تلعـبه فـي تجميع الأموال والمدخرات وتوجيهها في شكل استثمارات وقروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية للأفراد والجهات المختلفة .

كمـا تـناول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية وأهميته والعوامل التي ساهمت في زيـادة أهميـته ، وأهم متطلبات الإفصاح التي تتناسب وطبيعة النشاط المصرفي وتفي باحتياجات الطوائف المختـلفة المهتمة بها . وفيه خلص الباحث إلى أهمية البنوك التجارية في دعم وتنمية الاقتصاد القومي ، وان

ثانيا : نتائج البحث :

على ضوء ماسبق ، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١- إن البنوك التجارية تلتزم عند إعداد قوائمها المالية بمعايير المحاسبة المصرية رغم التزامها بقواعد إعداد القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي المصري .

٢- أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية على البنوك التجارية في مصر لم يؤدى إلى تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية عما سبق ، نظرا لان المعايير المصرية ماهى إلا ترجمة حرفية لمعايير المحاسبة الدولية المتبعة من قبل . ومن ثم فان تطبيق معايير المحاسبة المصرية لم يؤدى إلى تحسين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية .

٣- نظرا لدولية النشاط المصرفي والمالي والترابط العالمي لاسواق المال ، وامتداد علاقات التأثير والتأثر بين كافة الأسواق المالية والنقدية ، فانه يفضل الاعتماد بصورة رئيسية على معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية للبنوك المصرية لقدرتها على فتح أسواق رأس المال و أسواق السلع والخدمات المحلية على الأسواق العالمية وتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية وزيادة التبادل التجاري بين مصر ودول العالم ، ومن ثم يمكن مواكبة التغيرات الحديثة في سوق الخدمات المالية المحلى والعالمي .

٤- أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية وإيجادها لغة محاسبية دولية مشتركة ، فانه من المتوقع للبنوك التجارية المصرية مايلى :

أ- توسيع نطاق وطبيعة عمليات البنوك محليا وإقليميا ودوليا .

ب- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر ، وفتح أسواق خارجية للاستثمارات في بعض دول العالم .

جـ- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والأدوات المالية الحديثة.

د- الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة لتقوية مراكزها المالية واستيفائها شروط الملاءة المصرفية.

هـ- الاهتمام بكفاءة العاملين في البنوك التجارية لتحسين الأداء وسرعة دقة العمل المصرفي.

ثالثا : التوصيات :

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية الخاصة بالاندماج بين البنوك التجارية لمواجهة المنافسة في سوق الخدمات المالية ، وخصوصا بعد تطبيق تحرير تجارة الخدمات المالية .
- إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية الخاصة بالمشاكل الناتجة عن استخدام الأدوات المالية الحديثة وأثرها على فاعلية الإفصاح المحاسبي .

# هوامش البحث

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

أ- د.محمد نصر الهوارى ، د. يحيى محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، بدون ناشر ، ١٩٩٥ ، ص ٣٣٩ - ٤١٣.

ب- د. احمد حسن عامر ، مشكلات إعداد القوائم المالية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثالث ١٩٩٨ ، ص٣٣٧-٣٨٣ .

جـ- د. محمد جلال سليمان صديق ، استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ باندماج البنوك العامة التجارية في مصر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد الواحد والعشرون ، العدد الأول ، الجزء الأول ١٩٩٧ ، ص ٥٥٣ - ٥٨٧ .

د- د. أحمد محمد لطفي غريب ، مدخل مقترح لقياس فعالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية ،مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، السنة التاسعة عشر ، العدد الأول ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥٩-٤١٤.

هـ- حمن محمد البستكى ، مستوى ونطاق الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك البحرينية - دراسة ميدانية ،المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت ، المجلد الخامس العدد الأول ، نوفمبر ١٩٩٧ ، ص٢٤١-٢٦٨ .

و- د .حافظ حسن عوض شهيب ، الدور المرتقب لتفاعل المحاسبة في نشاط البنوك التجارية مع تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية - نحو منهاج للمحاسبة الدولية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ١٩٩٦ ، ص٤٠٧-٤٧٩ .

ز- د. تهاني محمود عبده النشار ، نحو منهاج محاسبي مقترح لتطوير مقاييس أداء البنوك التجارية المصرية وفروعها - دراسة ميدانية ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلة العلمية ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ ، ص١١-٣٨ .

ح- Wallman, Steven M.H., The Future of Accounting and Disclosure in An Empolving World Accounting Horizons ,Vol.9 , Sep. ,1995 , PP.81-91.

ط- Sutton , Micheal H. ,Financial Reporting in U.S Capital Markets : International Dimensions., Accounting Horizons , Vol.11 , No.2 , June 1997 , PP.96-102

(٢) تم تجميع وتحليل بيانات الجدول من واقع :
البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، ص١٢٠ .

(٣) تم تجميع وتحليل بيانات الجدول من واقع : المرجع السابق ، ص١٢٠- ١٤٣ .

(٤)البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ٩٩/٢٠٠٠ ، ص٣٨ .

(٥) تم تجميع وحساب أرقام الجدول من :
أ- المرجع السابق .
ب- البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول٢٠٠٠/٢٠٠١،مرجع سبق ذكره ،ص١٣

(٦) تم تجميع وحساب أرقام الجدول من :
أ- البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ٩٩/٢٠٠٠ ،مرجع سبق ذكره ، ص٣٨- ٤٠
ب- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول٢٠٠٠/٢٠٠١، مرجع سبق ذكره ، ص١٣-١٥ .

(٧) تم تجميع وحساب أرقام الجدول من :
أ- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ٩٩/٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨-٤٠ .
ب- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول٢٠٠٠/٢٠٠١، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣-١٥

(٨) تم تجميع وحساب أرقام الجدول من :
أ- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ٩٩/٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١-٢٢.
ب- البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية ،المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول٢٠٠٠/٢٠٠١، مرجع سبق ذكره ،ص٤٥.

(٩) تم تجميع وحساب أرقام الجدول من :
أ- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ٩٩/٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣-٢٤.
ب- البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول٢٠٠٠/٢٠٠١،مرجع سبق ذكره،ص٤٧.

(١٠) د. احمد حسن عامر ، مشكلات إعداد القوائم المالية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في ضوء معايير المحاسبة لدولية والمصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٧ .

ب- د. كمال الدين مصطفى الدهراوى ، دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتى لمؤشرات التدفقات النقدية ، التجارة والتمويل ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ١٩٩٦ ، ص١-٢٨.

جـ- Barlev, B. , & J . livant, The Information Content of Funds Statement Ratios, Journal of Accounting , Auditing and Finance, Fall,1990,PP.32-39..

(١٧)المرجع السابق .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) د.محمد نصر الهوارى ، د. يحيى محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، بدون ناشر ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤١.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل راجع :

أ- د. على محمد حسن هويدي ، المشاكل المحاسبية في اندماج البنوك التجارية ، بحث مرجعي غير منشور مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين ، ٢٠٠١ ، ص١-٩٠.

ب- د. محمد جلال سليمان صديق ، استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ باندماج البنوك العامة التجارية في مصر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٤-٥٦٥ .

(٢١) لمزيد من التفاصيل راجع :

أ- د. عصام الدين مصطفي محمود مصطفي ، إطار محاسبي مقترح لاستخدام أدوات الوقاية والمضاربة في سوق المال : مع التطبيق على اتفاقات معدل الفائدة المقدم ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٩١ .

ب- د. احمد محمد صلاح عطية ، أنشطة التحوط دليل على بطء الاستجابة المحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، المجلد ١٧ ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ .

جـ- د. عصافت سيد احمد عاشور ، المحاسبة عن المشتقات المالية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٩/٢٠٠٠ .

د- د. عبد العزيز السيد مصطفي ، دراسة تحليلية للأسس القياس المحاسبي ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر العامة للاستثمار ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، العدد الثاني ، ١٩٩٦.

هـ- د. أبو زيد كامل السيد ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية عن المخاطر في سوق المال المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، العدد الثاني ، ١٩٩٧ .

و- هشام حسن عواد المليجى ، دور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة – أغراض الحماية- في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر – دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ ، ص ٥٩٣- ٦٤٤.

ز- حسن عبد الله ، أهمية دور البنوك في تناول الأدوات الحديثة لمواجهة المنافسة بعد الجات ، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٩٥ ، ص٢٠-٣٠.

(٢٢) البنك المركزي المصري ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم ، المجلد الأول ، الجزء الثالث .

(٢٣) وزارة الاقتصاد ، قرار وزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، الوقائع المصرية ، العدد ٢٣٠(تابع) ١٢ أكتوبر ١٩٩٧ .

٢٤) وزارة الاقتصاد ، قرار وزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٨ باضافة معيارين محاسبيين إلى معايير المحاسبة المصرية ، الوقائع المصرية ، العدد ١٥٩(تابع) ، ٨ يوليه ١٩٩٨ .

(٢٥) د.محمد عبد العزيز عبد الله ، دور معايير المحاسبة المصرية في تنشيط سوق الأوراق المالية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة جامعة الزقازيق ،استراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري – المدخل للقرن الحادي والعشرين ، ٢-٣ نوفمبر١٩٩٨ ، ص١٣٨ .

(٢٦) International Accounting Standards Committee, International Accounting Standards, Lee Graphic - Services Hertford shire, London, England,1992

(٢٧) قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٨ .

(٢٨) المرجع السابق .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل راجع :

د.محمد نصر الهوارى ، د. يحيى محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، بدون ناشر ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٢.

# مراجع البحث

## أولا : المراجع باللغة العربية :

### (أ) كتب :


١- د. احمد نور ، في المحاسبة المالية : مقدمة في أساسيات المحاسبة من التاحيتين النظرية والعملية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢- د. حلمي نمر ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣- جـ د. عصافت سيد احمد عاشور ، المحاسبة عن المشتقات المالية ، الطبعة الرابعة ،١٩٩٩/٢٠٠٠.

٤- د. عمر السيد حبنين ، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ .

٥- د. محمد نصر الهوارى ، د. يحيى محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ، بدون ناشر ١٩٩٥ .

٦- د.محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، الطبعة الثانية ، الرياض ، جامعة الملك سعود ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) .


### (ب) دوريات علمية :


١- د. أبو زيد كامل السيد ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية عن المخاطر في سوق المال المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، العدد الثاني ، ١٩٩٧ .

٢- د. احمد حسن عامر ، مشكلات إعداد القوائم المالية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثالث ١٩٩٨ .

٣- د. احمد محمد صلاح عطية ، أنشطة التحوط دليل على بطء الاستجابة المحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، المجلد ١٧ ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ .

٤- د. أحمد محمد لطفي غريب ، مدخل مقترح لقياس فعالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، السنة التاسعة عشر ، العدد الأول ، ١٩٩٩ .

٥- د. السيد عبد المقصود محمد دبيان ، متطلبات الإفصاح عن الأداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني المجلد الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ .

١٨- د. محمد سامي راضي ، أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية على البنوك التجارية ، بحث غير منشور مقدم للجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين ، بدون سنة نشر .

١٩- د. هشام حسن عواد المليجي ، دور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة - أغراض الحماية- في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر - دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ .

(جـ) مؤتمرات علمية :

١- أ.حافظ كامل الغندور ، عمليات الدمج والتملك من منظور مصرفي ، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك - تجارب وخبرات ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ،٢٠٠٠.

٢- د.محمد عبد العزيز عبد الله ، دور معايير المحاسبة المصرية في تنشيط سوق الأوراق المالية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة جامعة الزقازيق ، استراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري - المدخل للقرن الحادي والعشرين ، ٢-٣ نوفمبر١٩٩٨ .

(د) مصادر أخرى :

١- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ، ٩٩/٢٠٠٠ .

٢- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .

٣- البنك المركزي المصري ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم ، المجلد الأول ، الجزء الثالث .

٤- قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والمعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، دار المطبوعات الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٥- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٨ .

٦- د. محمد السعيد أبو العز ، رسالة إلى وزير الاقتصاد - عشوائية المعايير المحاسبية المصرية ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٥١٦ ، ٢٦ يناير ١٩٩٨ ، ص٤٩.

٧- وزارة الاقتصاد ، القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، الوقائع المصرية ، العدد ٢٣٠(تابع) ، ١٢ أكتوبر ١٩٩٧ :

٨- وزارة الاقتصاد ، قرار وزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٨ بإضافة معيارين محاسبيين إلى معايير المحاسبة المصرية ، الوقائع المصرية ، العدد ١٥٩ ( تابع ) ، ١٨ يوليو ١٩٩٨ .

## C: REPORTS:

1- AAA., Financial Accounting Standard Committee,"Response to The FASB Discussion Memorandum,Recognition and Measurement of Financial Instruments," Accounting Horizons, A.A.A., September 1993 .

2- Financial Accounting Stanards Board ( F A S B ) ,"Statement Accounting Standards No.95 , " Statement of cash flows," Stamford : FASB November 1987 .

3- Financial Accounting Stanards Board ( F A S B ) ,"Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise " Statement of Financial Accounting Concepts . No.1, Stamford : FASB,1981.

4-International Accounting Standards Committee, "International Accounting Standards," Lee Graphic Services Hertford shire, London, England.1992 .

# ملاحق البحث

# ملحق رقم (١)

# ملحق رقم (٢)

# ملحق رقم (٣)

(ج) تحقق الايراد

يُثبت الايراد على أساس الاستحقاق باستثناء عوائد القروض غير المنتظمة التى يتم ايقاف اثباتها كايراد عند عدم التأكد من استرداد قيمة هذه العوائد أو أصل المديونية . ويتم اثبات ايرادات الأسهم ووثائق الاستثمار عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها .

(د) أذون الخزانة

يتم اثبات أذون الخزانة بالقيمة الأسمية ويُثبت خصم الاصدار بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها خصم الاصدار .

(هـ) تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة

يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة المقيدة فى البورصة فى نهاية كل سنة مالية بالتكلفة التاريخية أو بسعر السوق أيهما أقل . كما يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة غير المقيدة فى البورصة فى نهاية كل سنة مالية بالتكلفة التاريخية أو القيمة المحسوبة على أساس دراسة موضوعية لآخر قوائم مالية معتمدة للشركات المُصدرة لهذه الأوراق أيهما أقل . ويُكون المخصص اللازم بقيمة انخفاض القيمة السوقية أو المحسوبة عن التكلفة التاريخية وذلك على أساس كل مجموعة متجانسة من الاستثمارات .

# بنك الإسكندرية

## المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٠ (ملخص)

(القيمة بالألف جنيه)

| البيان | إيضاح | ٢٠٠٠/١٢/٣١ | ٢٠٠٠/٦/٣٠ |
|---|---|---|---|
| **الأصول** | | | |
| نقدية وأرصدة لدى البنوك | | ٣ ٣٠٥ ٥٧٨ | ٢ ٢٤٥ ٨٨٢ |
| أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى | | ٣ ٠٢٣ ٠٢٣ | ١ ٧١٩ ٤٢٠ |
| مشتقات | ٣ | ٤٦٩ ٤٤٩ | ٢٤٤ ٢١٩ |
| قروض العملاء والبنوك (بعد خصم المخصص) | ٥ | ١٩ ٣١٩ ٧٥٩ | ١٧ ٦٢٨ ١٠٨ |
| استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ | ٧ | ٣ ٨٦٥ ٩١٢ | ٣ ٨٣١ ٨٣٦ |
| أرصدة مدينة وأصول أخرى | | ٧٥٤ ٠٨٣ | ٦٤٨ ٠١٦ |
| أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك) | | ٤٦ ٤٩٥ | ٤٦ ٣٠١ |
| إجمالي الأصول | | ٣٢ ٣٠٤ ٦٨٥ | ٣١ ٦٣٤ ٠٨٢ |
| **الالتزامات وحقوق المساهمين** | | | |
| **الالتزامات** | | | |
| أرصدة مستحقة للبنوك | | ١ ٠١٣ ٦٦٣ | ١ ١٥٩ ٩٨٣ |
| ودائع العملاء | ٨ | ١٨ ١٥٩ ١٤٤ | ١٧ ٣٣٦ ٦٦٦ |
| أرصدة دائنة ومخصصات أخرى | | ١ ٣٣٩ ٨٨٢ | ٧٩٠ ١٧٣ |
| قروض طويلة الأجل | | ٥٧٨ ٩٨٨ | ٥٠٠ ٣٣٩ |
| إجمالي الالتزامات | | ٢١ ٠١٤ ٨٧٨ | ٢٠ ١٤٧ ٣٢٥ |
| **حقوق المساهمين** | | | |
| رأس المال المدفوع | | ٧٠٠ ٠٠٠ | ٧٠٠ ٠٠٠ |
| احتياطيات | | ٤٨٦ ٨١٧ | ٤٨٦ ٨١٧ |
| إجمالي حقوق المساهمين | ٩ | ١ ١٨٦ ٨١٧ | ١ ١٨٦ ٨١٧ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين | | ٢٢ ٢٠١ ٦٩٥ | ٢١ ٣٣٤ ١٤٢ |
| التزامات عرضية وارتباطات | | ٣ ٤٠٢ ٣٧٨ | ٣ ٣١٩ ١١٧ |

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء متمم لها

المدير العام - عضو مجلس الإدارة
عبد الحميد فتحي عبد الحميد

رئيس مجلس الإدارة
محمود عبد السلام عمر

## قائمة الدخل عن الفترة من ١/٧/٢٠٠٠ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠ (ملخص)

(القيمة بالألف جنيه)

| البيان | الفترة من ١/٧/٢٠٠٠ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠ | الفترة من ١/٧/١٩٩٩ حتى ٣١/١٢/٩٩ |
|---|---|---|
| عائد القروض والأرصدة لدى البنوك | ٦٦١ ٩٠٩ | ٦٨١ ٠٠٠ |
| عائد أذون الخزانة والسندات | ٢٦١ ٢٦٥ | ١٧٧ ٨٢٤ |
| | ٩٢٣ ١٧٤ | ٨٥٨ ٨٢٤ |
| **يخصم** | | |
| تكلفة الودائع والاقتراض | (٥٤٦ ٩١٤) | (٣٧٦ ٣٣٣) |
| صافي العائد | ٣٦ ٨٥٩ | ٨٢ ٤٩٧ |
| عمولات وأتعاب خدمات مصرفية | ١٢٨ ٨٧٣ | ١٢٤ ١٢١ |
| توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار | ٤١ [illegible] | ٤٤ ٥٧٥ |
| أرباح بيع استثمارات مالية | ١١ ٩٤٣ | ٢٤ ٨٤٨ |
| أرباح عمليات النقد الأجنبي | ٥ ١٢٠ | ٢٠ ٦٢٣ |
| إيرادات عمليات أخرى | ٩ ٩٩٢ | ١٦ ٢٤٨ |
| صافي إيرادات النشاط | ٢٤٠ ٢٨٨ | ٢٢٤ ٠١٤ |
| **يخصم** | | |
| مصروفات إدارية وعمومية وإهلاكات واستهلاكات | (١٠٤ ٧٣٨) | (٩٦ ١٩١) |
| مخصصات | (٨٦ ٢٩٢) | (١١٠ ٦٩١) |
| فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ | (١٨ ٨٧٤) | (١٤ ٢٩٣) |
| مصروفات عمليات أخرى | (١٦٤) | - |
| أرباح النشاط | ٦٩ ٨٩٩ | ٣٢ ٨٣٣ |
| **يضاف** | | |
| أرباح غير متعلقة بالنشاط | - | - |
| الأرباح قبل خصم الضرائب | ٦٩ ٨٩٩ | ٣٢ ٨٣٣ |
| **يخصم** | | |
| الضرائب | (١١ ٢٠٩) | (٨ ٢٠١) |
| صافي الأرباح | ٥٨ ٦٩٠ | ٢٤ ٦٣٢ |

# Abstract

# Effect of Applying Egyptian Accounting Standards on Accounting Disclosure in The Published Financial Statements of Commercial Banks

Submitted By
Dr . Mohamed Abdel Aziz Abdullah
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce in Suez
Canal Suez University

The main purpose of this research is to study the accounting disclosure in the published financial statements for commercial banks in Egypt after the applying Egyptian accounting standards.

The study examines the financial statements of 17 Banks ( 4 general Sectors, 13 special Sectors ) , The financial statements under analysis include the balance sheet ,The income statement & The cash flow statement

The main result of this study is that the Egyptian banks do not apply the Egyptian accounting standards, But depend on applying the Egyptian central bank issues & decisions and the international accounting standards for preparing and publishing the financial statements.

This study presents some recommendation for increasing the accounting disclosure in the published financial statements of commercial banks in Egypt.